مطلب الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

نحو علم الجنس واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي اي من غير ان تعين في
الخارج او الذهن كأسد اسم للسبع اي لماهيته هذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان
لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وان
علم الجنس نكرة حقيقة واطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الاحكام
اللفظية فان العرب اجرت علم الجنس كاسامة وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع
دخول ال عليه واضافته ومنع الصرف مع علة اخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدا
وصاحب حال نحو اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا واجرت اسم الجنس كاسد
مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظا
وقد فرق بعض اهل المعقول بان اسدا وضع على شخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال
فوضع على الشياع واسامة وضع على معنى الاسدية المعقولية التي لا يمكن ان توجد
خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان في الذهن بخصوصها فاسامة يقع على
الاشخاص لوجود ذلك المعنى في الاشخاص وقد بسطت كلام الائمة في الفرق بينهما
في كتاب الاشباه والنظائر النحوية فليطلب منه ص ثم هو مفرد عري من اضافة
واسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت باب او ام او ابن او ابنة او بنت ولقب
افاد مدحا او ذما ويوخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم ان افرد
دون الاسم فيها وجوزا الكوفية الاتباع والا اتبع او قطع ومزج فان ختم بويه
كسر وقد يعرب ممنوع الصرف وقد يضاف والا اعرب فهو غالبا مفتوح اخر الاول غير
الياء والنون ومضافا والاصح جواز منعه حينئذ وبنائه ش ينقسم علم الشخص الى
اربعة اقسام احدها مفرد وهو ما عري من اضافة واسناد ومزج كزيد الثاني
ذو الاسناد وهو المحكي من جملة نحو برق نحره وتابط شرا وشاب قرناها واشرنا اليه بقوله
بعد ذلك ومنقول من جملة وسياتي مبسوطا في باب مستقل وهو باب التسمية اخر
الكتاب الخامس الرابع الثالث ذو المزج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة هاء التانيث
وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وفيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر
تغليبا لجانب الصوت وثانيهما الاعراب ممنوع الصرف وغير مختوم بويه كمعدي كرب
وبعلبك وفيه ثلاث لغات الفصحى اعرابه اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني وبنيه
اخر الاول على الفتح ما لم يكن يا كمعدي كرب فيسكن او نونا والثانية اضافة صدره
الى عجزه فيخفض ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا انه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة
نصبه كالتنزيه وقد يمنع العجز من الصرف حالة الاضافة ايضا في لغة حكاها في التسهيل
فيفتح نحو هذا معدي كرب على جعله مونثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزءين
ما لم يعتل الاول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة انكرها بعضهم وقد نقلها ...
الاثبات الرابع ذو الاضافة وهو اسم وكنية فالاول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني
ما صدر باب كابي بكر او ام كام كلثوم زاد الرضي او بابن او بنت كابن اوى وبنت وردان
انتهى ومن العلم اللقب وهو ما اشعر بمدح المسمى كزين العابدين او ذمه كانف الناقة

ويطلق

ويطلق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب ان يتاخر وعلله
ابن مالك بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم توهم
السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخره فلم يعدل عنه وعلله غيره بانه
اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم
وندر قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا وان كان مع الكنية فالذي ذكروه
جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها
وهو المختار ونعم لا ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والاولى تقديم غير
الاشهر منهما ثم اذا تاخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو
سعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشيء الى نفسه
وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل او عطف بيان واختاره ابن مالك لان
الاضافة في مثله لك خلاف الاصل فان كان في الاول ال فليس الا الاتباع وفاقا
نحو الحارث كرز ذكره ابو حيان وغيره وان لم يكونا مفردين بان كانا مضافين نحو عبد الله
زين العابدين او الاول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين العابدين او عكسه
نحو عبد الله بطه امتنعت الاضافة وتعين الاتباع بدلا او بيانا او القطع الى (والقطع م)
الرفع باضمار هو والى النصب باضمار اعني ص ومنقول من جملة وسيأتي ومصدر
وعين وصفة وماض ومضارع وامر قيل وصوت وهو مقيس وشاذ نحو ... او فيه
او اعلال لما استحق خلافه وضدها ومرتجل لم يستعمل قبل او جهل او لم يقصد
به النقل اقوال وقيل كلها منقولة وقيل مرتجلة وغيرها وقيل ليس علما ما غلب
باضافة او ال ويحذف في نداء او اضافة حتما وندرا ان قارنت ارتجالا او
نقلا والا فان لمح الاصل دخلت والا فلا لانها تتقول من فعل اختيارا ش ينقسم
العلم الى منقول ومرتجل ولا واسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا راي
الاكثرين وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقوله وليس فيها شيء مرتجل وقال ان
الوضع سبق ووصل الينا المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها
وجهلنا نحن اصلها فتوهمها من سمع بها انها ... ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها
كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل الى هذا ولذلك
تحمل ال في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد
حكى هذا الخلاف ابو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات
والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع
في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات فحكى قولين ويوخذ من
تعريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل انه ما لم يقصد في وضعه النقل
من محل الى هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة اقوال وعندي ان الخلاف المذكور
هل كلها مرتجلة او منقولة او منقسمة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل
احدهما مبني على الاخر كما بينته في السلسلة ثم قال ابو حيان ينقسم العلم الى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)